عن المشهد الثقافي في " إيران "

الشيخ د. جعفر المهاجر

(١)

يبدو المشهد الثقافي داخل " إيران " ، بالنسبة لم يُحسن ويملك أدوات قراءته ، غير ذي علاقة على الإطلاق بالصخب الإعلامي الذي ترتكبه عن سابق تصوّر وتصميم المؤسسات الإعلامية الغربية الجبارة . الذي يدور على السعي الإيراني الحثيث ، والمُزمن بالتأكيد ، لامتلاك التكنولوجيا النووية . وبذلك تفرض على الذهن المحلي ، أينما كان خارجها ، أن لا يرى من حيوية هذا البلد إلا ما يراه في أنموذج " كوريا الشمالية " . حيث كل شيء مُتخالف باستثناء التكنولوجيا العسكرية واستيعابها . وهي هي الصورة نفسها التي ينسخها ويُلقنها الإعلام المحلي ، بقصد أو من دونه . لا لشيء إلا لأنه أسير السطوة المطلقة لوكالات الإعلام الغربية الخمس الكبرى الشهيرة .

العارف بالتاريخ الثقافي لهذا البلد ذي الحيوية الخارقة ، في وسعه أن يعكس الصورة ، ليرى أن سعي " إيران " لامتلاك أسباب التقدّم العلمي والتقني هو وجه من وجوه اعتزازها بهويتها الثقافية ، والسعي إلى تحقيق ذاتية التنمية وذاتية الاقتصاد . وهما ، من ضمن شروط أخرى أقل أهمية ، شرطان ضروريان لذاتية السياسة . ونحن العرب أحقّ الناس بفهم هذه المعادلة . لأننا أخذنا دائماً من باب الحاجة إلى الآخر . ولطالما فرضت علينا القرارات السياسية الكبرى المُجحفّة وأعانقنا ملوية . بل يمكن القول أن هذه الحقيقة تُلخص تاريخ (نا) الحديث . على الأقل منذ خروجنا من / على حرّم دولة الخلافة . بوصفها على ، سيئاتها التي تفوق الإحصاء ، آخر صيغة مُنتمية للعلاقات السياسية .

الشأن الثقافي هناك هو ، بالنسبة للمراقب الحصيف ، الأحرى بالتنبّع والنظر والتحليل والمراقبة . ذلك أن " إيران " السياسية مدينة ببقائها ووجودها ، منذ خمسة قرون ونيّف ، لهويتها الثقافية الخاصة . التي أثبتت الزمان أنها الأعصى على كل عوامل الفرقة والتفتيت والتقسيم ، الكامنة منها والمُصطنعة . ولكي نُدرك مغزى هذه الملاحظة ، ليس علينا إلا أن نتمعن في أنها الكيان السياسي الوحيد الذي خرج سالماً من العاصفة السياسية الإستعمارية ، التي دلت ما يُسمّى بـ (الحرب العالمية الأولى) . وتركت المنطقة أشلاء مُمزّقة : مجموعة من الأعلام والعواصم والأناشيد (الوطنية) . مع أنها ، أي " إيران " ، من سبع قوميات ، تتكلم سبع لغات . لكلٍ منها تقاليد وتاريخها الخاص . وما الثورة الإسلامية إلا الردّ في التصميم على السياسة الغيبية القصيرة النظر التي عمل عليها آخر الشاهات رامية إلى استلاب خصوصية بلده ، وطى أربعة عشر قرناً من تاريخه وتلك خطة لو أُتيح لها قسط أكبر من الزمان ، لأدت إلى نتائج مهولة مُرعبة . لا أقلّ من أنها تُعطل الهوية الثقافية الجامعة . وتحفز عوامل التشتيت والفرقة والانقسام لتعمل بكامل سطوتها .

ملاحظتان ينبغي إيرادهما قبل أي نظر وتمعن بالمشهد الثقافي في " إيران " :

– الأولى : إن الحدث الانقلابي الذي مهّد السبيل أمام قيام الجمهورية الإسلامية لم يكن هو الثورة . بل كان البادئ الذي جعل الثورة ممكنة . أمّا الثورة نفسها ، فهي عمل مُستمر ، ميدانه الفكر (ومن ضمنه الجانب الفكري من الممارسة السياسية) والتنمية .

- الثانية : إن " قم " ، دون سواها ، هي الحاضن الرئيس للهمّ والحركة الفكرية في "إيران" . وذلك نظراً إلى مركزيتها العلمية منذ ثلاثة عشر قرناً ، وخصوصاً أثناء القرون ١ - ٤ للهجرة / ٧ - ١٠ للميلاد ، ثم منذ القرن ١٤ للهجرة / ٢٠ للميلاد حتى اليوم . وها هي الآن في قمة مبادراتها الفكرية ، بحيث غدت وعاء تفكير يضجّ بالأسئلة الكبيرة والحوارات الحية . وحتى عندما نرى مبادرات صدرت عن خارجها ، فإنها دائماً تنظر إلى " قم " وإلى تقاليدنا الفكرية .

(٢)

الانقلاب السياسي وتأسيس الجمهورية هو أهم حدث فكري في تاريخ " إيران " الحديثة .

أولاً ، لأنه هو نفسه نتيجة موقف ثقافي . تحوّل في اللحظة المناسبة ، وبقيادة جمعت كافة صفات الزعامة ، إلى حافز سلوكي عام . انبرى بنجاح ما بعده نجاح إلى التصدي لمرامي السلطة ، المدعومة بقوة من أعتى القوى الاستعمارية ، ذات التجربة السابقة في إحباط الحراك الشعبي السياسي في " إيران " .

وثانياً ، لأنها دفعت المثقف العضوي / المنتمي ، وما هو إلا الفقيه ، الحارس للخصوصية الثقافية ، والمؤمن على التسامي بها ، إلى موقع جديد . ونقلته بدفعة واحدة من عالم المكتبة ، والتأمل النظري البحت في عناصر الثقافة ، بوصفها مجموعة من النصوص ، التي يستنبط منها الأحكام المنظمة لعلاقات المجتمع ، إلى النظر والتأمل المباشر في المشكلات ، مستهدياً بالقواعد الشرعية ، ابتغاء وضع تعريف لها . واضعاً نصب عينيه تحقيق المصلحة ودفع المفسدة . وهي غاية الشريعة في الفقه العملي . وتلك هي بداية الطريق الطويل نحو التحرر من المأزق الحضاري المزمّن الذي سقطت فيه كافة محاولات تحديث المجتمعات الإسلامية السابقة ، وبناء مفهوم ذاتي / مُنتم للتقدم .

تلك المحاولات دارت على أحد خيارين :

إمّا استيراد التقدم مفهوماً وأدوات وفناً . وانتهت دائماً إلى الفشل الذريع . لأن جمهورها عاجز عن الاستيعاب ، لم يرَ فيها ، بحق ، إلا أنها إسقاط غريب على ثقافته ومهاراته وأنماط إبداعه . ولذلك تعامل معها ، بحق أيضاً ، بوصفها ترمي إلى استلاب ذاتيته وإيقاعه في الاغتراب . أي أنه ، من وجهة نظره ، كان يقوم بشكل من أشكال الدفاع المشروع عن النفس . (نستثنى من هذا ، الشكل الخاص من أشكال التقدم الصناعي الذي نجح نجاحاً ما في " أندونيسيا " و " ماليزيا " . لأن له ظروفه وخصوصيته ، التي يخرج الوقوف عندها على عمود البحث) .

وإمّا إقرار ما سُمي في أكثر من مبادرة من نوعها بـ (تطبيق الشريعة الإسلامية) . تحت شعار أن فقدان الأصالة هو سبب ، أو على الأقل من أسباب ، التخلف في المجتمعات الإسلامية . وهو مطلب مُحقّ في الأساس ومفهوم عريض . شرط أن يأخذ في الاعتبار قضيتين أساسيتين :

الأولى : إن الإسلام هو مشروع متكامل لبناء مجتمع ، فيه عناصر سياسية : الشرعية مفهوماً ومؤسسات ، القسط ، الحريات الأساسية ... الخ. وعناصر اجتماعية : صورة المجتمع ، تكافؤ الفرص ، نفي أي شكل من أشكال التمييز ، تساوي الأفراد أمام القانون العام ... الخ. واجتزاء كل المشروع بإقرار تطبيق الشريعة في مجتمع مُتخلف بكل المعاني هو تزوير فاضح . ومن هنا رأينا كيف أنه كان باباً مُشرعاً لإيقاظ مشكلات كامنة . الشريعة الإسلامية هي ناظم

لعلاقات المجتمع في مُجتمع إسلامي ، ولكن تحت سقف أوسع منها بكثير ، هو جماع ما أشرنا إلى بعضه من عناصر المشروع .

الثانية : ما من ريب في أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو وظيفة أساسية و فرض عين على الأمة وأفرادها ، بدونها ما من معنى عملي لمواصله الزعم بأننا مسلمون . ولكن هل أن تلك الشريعة هو فقط ما وصلنا إرتثاً عن السلف ؟ خصوصاً وأن القسم الأكبر من المسلمين قد توقّف عندهم التفكير الفقهي منذ قرون . وحتى عند غيرهم من الذين حافظوا على وتيرة ثابتة في التأمل والنظر وحركة الاجتهاد ، فإن هناك من يرى أن من الضروري جداً العمل باتجاه فقه جديد . يأخذ ، فيما يأخذ ، بمتغير الزمان والمكان . وما غايتنا في هذا البحث إلا وضع القارئ في جو الحوار الفقهي الخصب العالق في " قم " ومداها الحيوي الفكري على هذه الإشكالية بالذات .

(٣)

من المعلوم أن الفقه الإمامي ، وهو الذي يُسمّى أيضاً بالفقه الجعفري ، هو الوحيد ، من بين المذاهب الإسلامية ، الذي أعلن وعمل بالفعل بما يُسمى فتح باب الاجتهاد . الأمر الذي أبقى عملية الاجتهاد والنظر في الأحكام متواصلة . وهذا اقتضى التحديث الدائم لأدوات الاستنباط الفقهي ومناهجه . والنمو المستمر لعلم أصول الفقه ، بحيث غدا علماً يضم مجموعة من المعارف ذات العلاقة باللغة والمصطلح الفقهي (الأصول اللفظية) والقواعد العملية (الأصول العملية) . لكن إلى جانب هذه النقطة الإيجابية لصالح الفقه الإمامي ، نلاحظ نقطة يمكن القول أنها ، على الأقل ، غير إيجابية أو أقل إيجابية . نراها في الخشية من مخالفة السلف أو المشهور . وفي التزام النص الأولي الذي يستتبط منه الفقيه فتواه على نحو مُطلق . وفي ابتعاد أو إبعاد الفقيه الإمامي عن المؤسسات العامة ، الرسمية منها بشكل خاص . بحيث أن علاقته بالناس دارت على تكليفهم الشرعي الشخصي العبادي . ومن هنا نلاحظ النمو المتسارع لفقه العبادات . في مقابل اندسار الاهتمام نسبياً بفقه المعاملات والفقه السياسي . والآن إذا تناولت أي موسوعة فقهية ، فستلاحظ علاقة طردية ، سبعةً وضيقةً ، بين اقترابه من الحلال والحرام والصحيح والفاقد . كلما اقترب من الحلال والحرام اتسع . وكلما اقترب من الصحيح والفاقد ضاق . والعكس صحيح . فباب الطهارة ، مثلاً ، قد يأخذ عدة مجلدات . أمّا باب المزارعة أو المساقاة ، فمن أوراق قليلة . ومن الجلي أن هذه الملاحظة انعكاس عن فكرة الفقيه